تاريخ الارسال: 2018-06-21 تاريخ القبول: 2018-07-14 تاريخ النشر: 2018/07/30

الملة والفقه والفلسفة عند كل من أبي نصر الفارابي وأبي الوليد ابن رشد

الباحثة عائشة بلعابيد
إشراف : أ.د. تواتي الهواري
جامعة وهران2 محمد بن احمد

إذا كانت حركة الترجمة في العالم الإسلامي في القرن الثامن الميلادي قد فتحت أبواب العلم الدنيوي (*la science profane*) على مصراعيه أمام المسلمين، فإنها أحدثت فيهم قلقا وشكا منهجيا فيما يخص الفلسفة وبعض مباحثها فأول ما كان مطروحا للنقاش على مستويات أدبية، سياسية وفقهية هو مشروعية الفلسفة وتلك المباحث المثيرة للجدل في عالم إسلامي حديث النشأة (نسبيا) تحتاج فيه العقيدة إلى ركائز اليقين لا الشّك، وها هو فيلسوف البصرة يعقوب بن اسحاق الكندي (ت.256هـ/873م) يفتتح باب الدفاع عن الفلسفة وأحقيتها بالتعلُّم والتعليم وعدم معارضتها لما جاء به الشّارع قال: " ينبغي لنا أن لا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا، فإنّه لا شيء أولى بطالب الحق من الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا تصغير قائله، ولا بالآتي به ولا أحد بخس بالحق بل يشرفه الحق[...] إنّه باضطرار الحق يجب على ألسنة المضادين لها اقتناؤها وذلك أنّهم لا يخلون عن أن يقولوا أن اقتناءها يجب أو لا يجب، فإن قالو يجب وجب طلبها، فإن قالوا لا يجب وجب عليهم أن يحضروا علة ذلك، وأن يعطوا على ذلك برهانا، وإعطاء العلة والبرهان من قنية علم الأشياء بحقائها "الفلسفة" فواجب إذن طلب هذه القنية بألسنتهم والتمسك بها اضطرارا عليهم [...] يحق أن يتعرى من الدين من عاند قنية علم الأشياء بحقائقها وسمّاها كفرا"[1] هذه المقتطفات الثلاث من فقرة طويلة في رسائل الكندي يرد فيها على منكري الفلسفة في النقاط التي أنكروها: الفلسفة دخيلة على الأمة الإسلامية ومبادئها، فردّ أن الحق ما دام نظر إليه على انه كذلك حتى وإن نقل من أمية قاصية (في المكان والزمان) فلا حرج من إتباعه ولا يعيبه أن امة أخرى أنتجته، رفض المعترضين لطبيعة الفلسفة فرد أن الفلسفة حق (مختلف، لم يعرفوه من قبل) والحق لا يعارض الحق مهما كانا في طبيعتهما مختلفين عن بعض، والنقطة الثالثة أن ناكر الفلسفة لا يمكنه البرهنة على سبب إنكاره لها إلا عن طريق الفلسفة نفسها فمتى بحث عن السبب والبرهنة عليه كان قد انخرط في الفلسفة، أما النقطة الرابعة فهي الأهم لأنه يجعل من الفلسفة شرطا للإيمان، وهذا في وجه من كفروا المشتغلين بالفلسفة، إذا كان التكفير بسبب الفلسفة فعدم الفلسفة يوجب انعدام الإيمان أيضا وكأن الكندي يواجه تكفيرا بتكفير آخر دون استعمال لفظة التكفير وبدلها قال "التعري من الدين"، لم تنته حملة تكفير الفلسفة والفلاسفة ولا انتهت النقاشات حول مشروعية الفلسفة في العالم الإسلامي ربما مازالت تطرح حتى في وقتنا الحاضر فهي علم ممنوع التدريس في بلدان إسلامية كثيرة[2].

ما يقارب قرن بعد الكندي وتحديدا مع الفيلسوف الفارابي (ت.339هـ/950م)، وقبل الخوض في مسألة العلاقة بين الفلسفة والملة والفقه، حدّد تصوره لكل من الملة والدين والشريعة، فجعل من هذه الألفاظ الثلاث مترادفات لمسمى واحد، فلا يختلف قوله هذا في كتاب الملة عنه في كتاب الحروف، ففي كتاب الملة بعد أن عرّف الملة وبما تختص به من علم نظري وعملي ومكوناتها من رأي وفعل، حدد لكل جزء مباحثه ومنهجه قال: "والملة والدين يكاد يكونان اسمين مترادفين، وكذلك الشريعة والسنة [...] فيكون الشريعة والملة

والدين أسماء مترادفة" [3] أما في الحروف فيقول "، يحدد الفارابي العلاقة بين الملة (الدين) والفلسفة فيلحق الفلسفة بالملة على اعتبار أن الفلسفة سابقة للملة، ولا ندري هل قصد التقدّم الزّماني أو العقلي هل الفلسفة سابقة عن الملة لأنها زمانا وجدت قبلها؟ وبالتالي وجب أن يتبع اللاّحق السابق، أم أنّ التبعية عقلية أي أن الملة يجب أن تستخدم العقل أثناء عملية نشأتها وتطورها، ولأجل أن تكون المعرفة يقينية وحقيقية وجب استجلاب الفلسفة والاستفادة من منهجها ونتائجها وتوظيفها في الملة؟ أفرد الفرابي الستة فصول الأولى من الباب الثاني من كتاب الحروف لشرح هذه القضية مبتدئا بمراحل تشكل الفلسفة الخمسة، أربعة منها خاصة بنشأة طريق التفكير الفلسفي: جدلية (الجدل)، سوفسطائية (مغالطة) [4]، مظنونة أو مموّهة (الظن، الخيال)[5]، ثمّ مرحلة الفلسفة اليقينية (البرهانية)، والخامسة يمكن تسميتها مرحلة التمييز او التمايز بين هذه المناهج فما كان ممتزج وغير واضح وصعب الفصل عن غيره أصبح في تلك المرحلة الخامسة ممكن الفصل بينه وبين باقي المراحل، واخّر الفارابي مرحلة التمايز إلى ما بعد قيام الصناعات العامية والقياسات، لأن القياسات والتدريب عليها وممارستها هي التي تمكن من الفصل بين المنهج الجدلي والخطابي والفلسفة الظنية واليقينية، هذه الفلسفات ليست بالضرورة تحدث في مراحل زمنية متلاحقة، قد تتكون كل هذه الأنواع في زمان واحد فنجد في آن واحد الفلسفة الجدلية مع الظنية والخطابية والمموهة دون زمان يفصل بينها، لأنّ الفارابي لا يذكر أنّ كل فلسفة من هذه وكل منهج ينشأ بعد أن يفسد المنهج الذي قبله ويصبح غير صالح تماما، فينقرض كما هو الشأن بالنسبة للأحياء في دورة حياة شبيهة بدورة حياة الحيوان والنبات، لذلك يجمع في الفقرات اللاّحقة (كالفقرة 141، 143، كتاب الحروف) بين المناهج كلّها مع شرط التمييز بينها وتخصيص كل فئة من الناس لكل منهج من هذه المناهج، المناهج الخطابية الجدلية يختص بها الجمهور لما لها من قدرة إقناعية ولحاجة هؤلاء (الجمهور) إلى الاقتناع دون العناء في طلب الحقيقة فيكتفون بالتخييل والتمثيل، وأمّا المناهج البرهانية في الفلسفة الحقيقية كما يسميها الفارابي نفسه تنفرد بها فئة محدودة من الناس هم الخواص والتي تبحث عن الحقيقة اليقينية غرضها منها الحقيقة لذاتها، وعن هذه الفلسفات أو بعضها تحدث الملة متأخرة زمانيا عنها وعن الفلسفة اليقينية التي هي آخر الفلسفات في النشوء أيضا، ولذلك تنتج عن تبعية الملة للفلسفة أنواع من الملل حسب نوع الفلسفة الذي بنيت عليه، وهنا لا يكتفي الفارابي بذكر الملل بحسب أنواع الفلسفات فقط بل يشرح السبب الذي قد يجعل من الملة ملة فاسدة: فالملة الصحيحة اليقينية هي ما ينشأ عن الفلسفة اليقينية، وكل ما ينشأ عن غيرها هو ملة فاسدة لأن منهجها فاسد يغلب عليه الوهم والتخييلات والمثيلات يقول الفارابي: " فإذا كانت الملة تابعة للفلسفة التي كملت بعد ان تميزت الصنائع القياسية كلها بعضها عن بعض على الجهة والترتيب الذي اقتضينا كانت ملة صحيحة في غاية الجودة، فإما إذا كانت الفلسفة لم تصر بعد برهانية يقينية في غاية الجودة، بل كانت بعد تصحح آراؤها بالخطبية أو الجدلية أو السوفسطائية لم يمتنع ان يقع فيها كلها أو في جلها أو في اكثرها آراء كلها كاذبة لم يشعر بها، وكانت فلسفة مظنونة او مموهة، فإذا أنشئت ملة ما بعد ذلك تابعة لتلك الفلسفة، وقعت فيها آراء كاذبة كثيرة" [6]. إذن لا يجب أن تنشأ ملة عن فلسفة غير الفلسفة البرهانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك نوع آخر من الملة يذكره الفارابي ليس ملة تنشأ في عصر أصحابها بل ينقلونها عن ملة سابقة عن زمانهم أو عن قوم آخرين، ولهذه الملة المنقولة أيضا نفس خصائص اتصالها بالفلسفة ونوع الفلسفة التي بنيت عليها وينضاف إلى هذا استقبال القوم المنقولة إليهم وباي نوع من الفلسفة هم متصلون، فيذكر ثلاث حالات تنقل فيها الملة والفلسفة على حد سواء وغالبا ما ينتج عن هذا النقل المعارضة لعدم فهم الناس للعلاقة التي بين الفلسفة والملة ولنوع الفلسفة التي بنيت عليها الملة كما يلي:

الحالة الأولى: تنقل فيها ملة كاملة صحيحة تابعة إلى فلسفة يقينية، إلى أمة لا يعرفون إلى أي فلسفة هي تابعة هل إلى الفلسفة المموهة الظنية أو إلى اليقينية ولم تعلم هذه الأمة أن ما يوجد في الملة ما هو إلاّ مثالات عن الأصل الموجود في الفلسفة اليقينية، ثمّ بعد ذلك تنقل إلى نفس هذه الأمة الفلسفة الحقيقية البرهانية التي نشأت تلك الملة المنقولة

عنها، قد ينتج في الغالب عن هذه الحالة التي تسبق فيها الملة الصحيحة الفلسفة اليقينية من حيث النقل، رفض أصحاب الملة لتلك الفلسفة ومعارضة أهل الفلسفة لتلك الملة بسبب جهل كل من الطرفين لصلة الملة بتلك الفلسفة التي هي في الأصل ما بنيت عليه الملة، وتأخر نقلها إليهم إلى ما بعد رسوخ الملة فيهم.

الحالة الثّانية: تكون فيها الملة تابعة لفلسفة فاسدة، ثم بعد ذلك تنقل إلى هذه الامة فلسفة يقينية فهنا سيكون الرفض كليا من الطرفين لبعضهما البعض، لا تقبل الملة تلك الفلسفة ولا الفلسفة تلك الملة.

الحالة الثالثة: عند انتقال المناهج الجدلية والسوفسطائية إلى أمة لهم ملة مستقرة، سيكون الجدل خطر على استقرار الملة ويضعفها في نفوس أصحابها. وإلى هذه الحالة الثالثة ينتمي المجتمع الإسلامي لأنّ الملة كانت موجودة مستقرة نسبيا وطرأت عليها الفلسفة نتيجة حركة الترجمة التي قام بها المسلمون بداية من القرن الثامن الميلادي، ولذلك ظهر ارتباك في المجتمع الإسلامي واحتاجت الملة إلى من يدافع عنها أمام الفلسفة بأنواعها وبسوء الفهم الحاصل عن انتقالها (استعمال الجدل خاصة باعتباره اسهل الطرق إلى الفهم والتداول)، ولذلك وجب أن يوجد علم يدافع عن الشريعة ويواجه المجادلين بنفس مناهج الجدل والإقناع الخطابية، ولكن هذا العلم الذي يشترك مع الفلسفة في احد مناهجها ولا يعير انتباها لبقية المناهج لم يكن محل ترحيب من طرف الفلاسفة، وهو ما سنعود إلى شرحه لاحقا. بهد هذا يواصل الفارابي نقاشه للعلاقة بين الملة والفلسفة، فيقول: "والملة إذا جعلت إنسانية فهي متأخرة بالزمان عن الفلسفة" [7] يضيف إلى مسألة التقدّم الزّماني للفلسفة شرط آخر هو أن تكون هذه الملة إنسانية أي أن الملة والفلسفة من نفس الأصل (الإنساني) فتكون الملة بمثابة الوسيط الذي فيه ومن خلاله يتم شرح ما استنبط من الفلسفة للعامة، فالفلسفة بمثابة الأصل والملة بمثابة الصورة والتمثيل عنها، لأنها(الملة) تعتمد على الأساليب التخييلية أو الإقناعية الخطابية التي تناسب الجمهور "إذ كانت إنّما يلتمس بها تعليم الجمهور الأشياء النظرية والعملية التي استنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتى لهم فهم ذلك باقناع أو تخييل أو بهما جميعا" [8]، بهذا الشكل تصبح الملة وسيلة تعليمية لغاية أسمى هي تعليم الفلسفة البرهانية اليقينية عن طريق مثالات عنها لا تكون إلا في الملة، أهمية هذه المقدّمة تكمن في أنها تحدد منذ البداية نوع العلاقة التي تربط الفلسفة بالملة منذ "حدوثهما".

ثم بعد الانتهاء من شرح حدوث الصنائع العامية، حدوث الأقيسة عند الأمم ثم يفصّل في أصل اللّغة واللّسان والعلوم المرتبطة بها مباشرة كالخطابة والشعر، يعود مرة أخرى للحديث عن صلة الفلسفة بالملّة، هدف الفارابي هو شرح عملية تطور وتراتبية الصنائع العقلية والتطبيقية وأسبقية كل منها عن الآخرى وصولا إلى الإكتمال فالفلسفة بعد هذه التطورات لن تكون محتاجة إلى تطوير وبحث وزيادة بل إنّها تكون بلغت الكمال والمهمة المتبقية هي فقط تعلُّمها وتعليمها والتأمّل فيها إذ انّها بلغت أعلى مستوياتها في أيام أرسطو:"إلى ان يستقر الأمر على ما استقر عليه أيام أرسطو طليس، فيتناهى النظر العلمي وتميَّز الطرق كلها وتكمل الفلسفة النظرية والعامية الكلية، ولا يبقى فيها موضع فحص، فتصير صناعة تُتَعلَّم وتُعلَّم فقط" [9]، ولأنّ صحة كل ملة متعلقة بصحة الفلسفة التي هي تابعة لها فإن الكمال الذي تبلغه الفلسفة هو نفسه سيظهر في الملة: " فإذا كانت الملة تابعة للفلسفة التي كملت بعد ان تميزت الصنائع القياسية كلّها بعضها عن بعض على الجهة والترتيب الذي اقتضينا كانت ملة صحيحة في غاية الجودة" [10]، صحة أي ملة متعلقة بصحة الفلسفة وصحة الفلسفة تكون عندما تكون مناهجها برهانية يقينية، وإلا فإن الفلسفة المموهة الخيالية ستؤدي إلى إنتاج ملة فاسدة، ممّا تقدّم التبعية ليست تبعية زمانية فقط بل منهجية أيضا وبهذا برهن الفارابي على ضرورة الفلسفة لصحة الملة وبالتالي ضرورة العقل البرهاني. وهو ما يبرر هذا الترتيب الذي قدمه الفارابي فالعلوم تاريخيا تحدث بعد بلوغ الإنسان حد من التميز العقلي للمناهج وعدم الخلط بينها، والتي تبدأ بالجدل وتنتهي باليقين منهجا، ومن الصناعات التطبيقية (العملية) إلى النظرية فكل جزء من هذه الصناعات يقابله فرع من الفلسفة: المسائل النظرية من الملة تقابلها الفلسفة العملية والمسائل التطبيقية من الملة يقابله الفلسفة التطبيقية "والعملية في الملة هي التي كلياتها في الفلسفة العملية [...] فإذن الشرائع الفاضلة كلها تحت

الكليات في الفلسفة العملية، والآراء النظرية التي في الملة براهينها في الفلسفة النظرية"[11].

ولكن الملة لا تكون ذات فعالية في حياة الناس إذا لم يتعلموها ولم تستنبط منها القوانين، فبعد اكتمال حدوث الملّة وجب الحديث كيف يستفاد من الملة وكيف يحافظ عليها أمام معارضيها ومنتقديها إن وجدوا؟ بأي علم وشكل يكون؟ ومن يستنبط الأحكام منها؟ ومن يدافع عنها؟ لهاتين المهمتين وجد علمان هما الفقه والكلام وسنباشر الحديث أولا عن علم الفقه.

من المهم الإشارة هنا إلى أنّ واضع الملة عند الفارابي غير محدد فهو ربما الوحي بواسطة الرسول كما في كتاب الملة، وربّما إنسان في حال الملة الإنسانية التي سبق ذكرها في كتاب الحروف وأوردناها أعلاه، في هذا الفصل سنكتفي بالملة الموحاة لأنها هي مجال دراستنا هذه، فالملة التي بالوحي تكون بطريقتين: إمّا وحي مباشر أو وحي تقدير من الموحى إليه بما يفهمه من يوحى إليه فيقوم بشرحه ونقله فيقول : "أحدهما أن توحى إليه هذه كلها مقدّرة، والثاني أن يقدّرها هو بالقوة التي استفادها هو عن الوحي"[12] ولأن المشرع لا يمكن ان يعلم كل الناس في كل مكان من أتباع الملة تعاليمها، وجب وجود وسائط للتعليم والشرح وتطبيق تلك التعاليم، فكان الفقه وحسب الفارابي الفقه علم تابع للملة والملة تابعة للفلسفة فقد صار الفقه بدوره تابعا للفلسفة، فمن هو الفقيه ولماذا هو ضروري في المدينة؟ ولماذا اهتم فيلسوف مثل الفارابي بالفقه؟

لفهم هذا نورد التعريفات التّالية:

الفارابي في إحصاء العلوم: "صناعة الفقه هي التّي بها يقتدر الإنسان على أن يستنبط تقدير شيء مما لم يصرح واضع الشريعة بتحديده على الأشياء التي صرّح فيها بالتحديد والتقدير، وأن يتحرى تصحيح ذلك حسب غرض واضع الشريعة بالعلة التي شرّعها في الأمة التي لها شرع"[13]،

" الفقه جزء من العلم المدني"[14]

" الفقيه من الخواص بالإضافة إلى ملة ما محدودة"[15]

من هذه التعريفات نخلص إلى ثلاث نقاط تتعلق بوظيفة الفقه ومكانة الفقيه في المجتمع الإسلامي:

أولا الفقه هو القدرة على استنباط الأحكام من الشّرع، في أمور لم يصرّح الشّارع بها لا تقريرا ولا فعلا، لا بتصريح ولا بتقدير، فهو على هذا وسيلة لصناعة الأحكام التي لم توجد من قبل شرط أن لا تتعارض هذه الأحكام المستنبطة مع غرض الشّارع.

ثانيا الفقه عند الفارابي جزء من العلم المدني ففي كتاب الملة يصرح بذلك ويربطه مباشرة بالعلم العملي والفلسفة العملية، بينما يورده في إحصاء العلوم في نفس الباب مع العلم المدني (السياسة) بل يليها مباشرة لارتباط كل منهما بالجماعة فالسياسة علم تدبير الجماعة والفقه علم استخراج الأحكام التي تنظم حياة تلك الجماعة فهو علم لا يقوم إلا عندما تتوفر الجماعة مثل علم السياسة تماما، وعليه فإن الفارابي يحدد من هو الفقيه وما مهمته في كتاب الملة : هو " من استوفى علم كل ما صرح به واضع الشريعة بتحديده من الأفعال والتصريح ربما كان بقول وربما كان بفعل يفعله واضع الشريعة فيقوم فعله ذلك مقام قوله في ذلك الشيء إنه ينبغي أن يفعل فيه كذا وكذا... والفقيه في الآراء المقدرة في الملة ينبغي أن يكون قد علم ما علمه الفقيه في الأعمال" [16] لكن الفقيه هنا يجب أن يعلم ليس فقط الأحكام التي يستنبطها هو بل أن يعلم أوّلا الأحكام التي صرح بها صاحب الشرع وتمكن منها كلها ثم يستخدم مناهجه ليستنبط الأحكام التي لم يصرح بها صاحب الشرع عن طريق مقدمات مأخوذة منقولة من واضع الملة[17].

ثمّ ثالثا الفقيه من الخواص، والخواص هم نخبة الأمة في كل مجال بالتعبير الحديث، فالطبيب من الخواص، والقاضي من الخواص والسياسي من الخواص وهي فئات كلها مشتركة في كونها أقلية داخل المجتمع وهي الطبقة العليا في كل المجتمعات، إذن الفقيه بممارسته الفقه يغادر طبقة العوام وينخرط في طبقة الخواص على الرّغم من اشتراكه مع العوام في منهجه الإقناعي الجدلي الخطابي.

إدراج الفارابي للفقه ضمن كتابه إحصاء العلوم دليل على أنه يعتبره علما خالصا في نظرية المعرفة حتى وإن كان ترتيبه في الأخير فلا يأتي بعده إلا علم الكلام رغم أنّ الترتيب الذي ورد في إحصاء العلوم ليس ترتيبا خاضعا لأهمية كل علم داخل حقل المعرفةفورود علم اللسان واللغة واللفظ على

رأس الترتيب ليس لأنّها أهم في نظر الفارابي من العلم الإلاهي مثلا، أو أشرف من الرّياضيات، كما أنّ الترتيب أيضا ليس حسب انتماء هذه الفروع إلى العلوم الكلية التي يقسمها عادة الفلاسفة إلى ثلاث مجموعات: العلوم العقلية (النظرية، الفكرية، والعملية) والعلوم الآلية، لأنّه لو كان كذلك لاستهل ترتيبه بالعلوم النظرية ثم العملية، ولقسمها إلى مجموعتين تتفرع عنهما مختلف الأصناف فينتقل من علم جامع لينتقل إلى فروعه متبعا الطريقة التي وضّحها في مقّدمة إحصاء العلوم : "قصدنا في هذا الكتاب أن نحصي العلوم المشهورة علما علما ونعرف جمل ما يشتمل عليه كل واحد منها، وأجزاء كل ما له منها أجزاء وجمل كل ما في كل واحد من أجزائه" [18]، بينما في تصنيف العلوم عند الفارابي في ثلاث مجموعات كما شرحها في سبيل السعادة وهي : العلوم النظرية (أول العلوم) العلوم العملية (في المرتبة الثالثة) والعلوم التطبيقية، وعليه يكون بناء كتابه مؤسس على قاعدتين ولا يأخذ بعين الاعتبار التصنيف الذي ذكره في السبيل إلى السعادة: الشّهرة فاقتصر فقط على المشهور من العلوم ولم يفرط في البحث عن المغمور منها والشهرة قد تعني أيضا الاتفاق بين الفلاسفة عن ما يطلقون عليه اسم علم أو صناعة أو فن ويترك ما لا يتفقون على أنه من العلم، والانتقال من الكلي إلى الجزئي، أما غرضه من الكتاب فهو على ما يبدو كتاب موجه للمبتدئين في العلم حتى يدركوا بأي علم يبدأ بالتعلم وأي العلوم أهم وأيها أقل أهمية فيقول:

"وينتفع بما في هذا الكتاب الإنسان إذا أراد أن يتعلم علما من هذه العلوم [...] وبهذا الكتاب يقدر الإنسان على أن يقيس بين العلوم، فيعلم أيها أفضل وأيها أنفع، وأيها أتقن وأوثق وأقوى، وأيها أوهن وأوهى وأضعف"[19] هذه الفقرة تشرح ما قصد الفارابي من هذا الإحصاء للعلوم، هو عمل يقوم على التمييز بين العلوم بالفضل والنفع والقوة والثقة والوهن والضعف، وتكون هذه الصفات هي أساس تصنيفه إن اعتبرنا أن كتاب الإحصاء كتاب تصنيف للعلوم، لتكون العلوم عنده : علم فاضل وعلم نافع، علم قوي موثوق، وعلم ضعيف وعلوم لا تذكر مثل علم الجغرافيا التي لم يذكرها في إحصائه، لكن هل هذه الصفات هي سبب ترتيب هذه العلوم في هذا الكتاب؟ أم أنّ الإحصاء في ذاته علم وجب معرفته قبل أن يخوض المتعلم في أي علم؟ إذا كان كذلك فيكون علم اللسان علم فاضل وعلم المنطق علم نافع، وعلوم التعاليم علوم متقنة موثوقة دقيقة، والعلم الطبيعي والإلهي والمدني علوم واهنة ضعيفة.

ويمكن أن نوعز ترتيب ما جاء في الإحصاء إلى مقابلته لما جاء في كتاب الحروف، ليصبح الترتيب تاريخي من حيث نشأة كل علم واستفادته مما سبقه وإفادته لما لحقه فبدأ بعلوم اللّسان كما فعل في كتاب الحروف في الباب الثاني فقد اعتبر أن أول العلوم التي تحدث هو اللّغة واللّسان ويقابلها في إحصاء العلوم فصل في علم اللسان وأجزائه، ثمّ صناعات الأقيسة عند الأمم وهو ما يأتي في كتاب الإحصاء باسم "في علم المنطق وأجزائه"، ثم تليها الصناعات العملية أي مختلف المهن يقابلها في كتاب إحصاء العلوم فصل علم التعاليم الذي يجمع أصناف العلوم والفنون من الرياضيات إلى الهندسة والميكانيك إلى الموسيقى، وبهد اكتمال المناهج العقلية كلها تحدث الملل والعلوم الإلهية وهو ما يقابله الفصل الرابع من الإحصاء "في العلم الطبيعي والعلم الإلهي"، وأخيرا ما يتبع في النشأة لهذه التطورات كلها هو العلم المدني وفصوله وهي كما يحددها الفارابي في الحروف بالعلم الفقه وعلم الكلام، كذلك يذكرها بنفس الترتيب في الإحصاء العلم المدني يليه الفقه، ثم علم الكلام، وأمّا الرأي الآخر المتعلق بضرورة الإحصاء عن فائدة الكتاب وفيما ينتفع به فقال: " وينتفع بما في هذا الكتاب لأن الإنسان إذا أراد أن يتعلم علما من هذه العلوم فينظر فيه على ماذا يقدم، وفي ماذا ينظر، وأي شيء يستفيد بنظره، وما غناء ذلك، وأي فضيلة تنال به، ليكون إقدامه على ما يقدم عليه من العلوم على معرفة وبصيرة، لا على عمى وغرر" [20] إذا اعتبرنا الغاية القصوى من هذا الكتاب هو معرفة المتعلم بما يجب أن يتعلمه اولا وثانيا وثلاثا وصولا إلى باقي مراتب العلوم فإنه في هذه الحالة برنامج تعليمي يترتب العلوم على حسب أهميتها للتعلم للمبتدئ فيجب على المتعلم أن يتمكن من اللغة التي بواسطتها يعبّر عن العلم ويتمكن من كل فروعها كالكتابة حسب قواعد اللغة حتى تكون كتابته خالية من الشوائب، ثم عندما يتقن اللغة عليه أن يتعلم المنطق وأجزائه لأنه آلة للعقل وفقها يفكر وهي من يعصمه من الخطأ حسب تعريف أرسطو

للمنطق كآلة وأداة للعلم، ثم بعد تحصيل هذين العلمين العمليين ينتقل إلى علوم تعتمد على هذين الأولين اعتمادا مباشرا فالعدد أو الهندسة أو الحيل وهي علوم تطبيقية، ثم منها إلى العلوم التجريدية التي تكون ممثلة في العلمين الطبيعي وما بعد الطبيعي، ففهم هذه الموجودات وقوانينها وما يقف خلفها ويحركها لا يتم دون معرفة القوانين الفيزيائية، ويختم البرنامج بالعلم المدني الذي يهيئ الإنسان للحياة داخل الجماعة وتدبيرها ومعرفة الأحكام التي تقوم عليها المدينة وتحت هذا العلم أورد الفقه الذي يقابله عند أرسطو أو أفلاطون القوانين الوضعية (النّواميس)، ثم يأتي في ختام آخر هذا الترتيب علم الكلام الذي يعتبر علما خاصا بالملّة الإسلامية لغرض محدد هو الدفاع عن هذه الملة ويختص بها دون غيرها، ممّا تقدم يظهر أن الفارابي انطلق من العلوم العامة المشتركة بين كل الأمم والتي يجب أن يتعلمها المبتدئ بالشكل الذي أوردها وأخّر ما يخص الأمة الإسلامية بعينها إلى آخر الترتيب حتى يفرق في عملية التعلّم بين ما هو عام كلي وما هو خاص محلي خاص لكل ملة من الملل (وهنا خاص بالملة الإسلامية).

بالإضافة إلى أن إدراج الفقه في كتاب وضع لإحصاء العلوم في القرن الرابع الهجري/ التاسع الميلادي له دلالته من حيث الأهمية التي أولاها الفيلسوف للفقه وصلت إلى حد اعتباره من الناحية الإبستمولوجية فرعا من فروع المعرفة، لم يكن من الصعب على الفارابي اعتبار الفقه علما ضروري لاكتمال العلم المدني فقد ذكره في كتاب الحروف متصلا بالملة بعدما عرفها وحدد صلتها بالفلسفة ذكر أن الفقه علم تابع للملة التي بدورها تابعة للفلسفة إذن الفقه تابع للفلسفة[21]، وعليه ليس من الغريب أن يدرجه ضمن إحصائه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الفقه في التعريف الذي سبق ذكره أعلاه هو وسيلة لاستنباط الأحكام من الملة مما يحفظها ويطورها حسب العصر ليجعلها متجددة مستجيبة لكل مستحدثات الزمان ومعالجة للنوازل الجديدة، إلّا أنّ الملة تحتاج إلى ركيزة أخرى لتحافظ على وجودها واستمرارها، هذه الركيزة هي علم الكلام، فما مدى أهمية علم الكلام عند الفارابي؟

يعرف الفارابي علم الكلام الذي وضعه في ختام كتابه إحصاء العلوم أنّه علم يخصص للدفاع عن الملة في مواجهة الملل الأخرى وهو نفس التعريف الذي أورده في كتاب الحروف لا اختلاف بينهما إلا من حيث التفصيل ففي إحصاء العلوم شرح هذا العلم وغرضه بالتفصيل بينما اكتفى في كتاب الخروف بالإشارة إلى أنه علم وجد لأجل الدفاع عن الملة في وجه الأقاويل المغالطة لها قال الفارابي في الإحصاء : " وصناعة علم الكلام يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل" [22] وهو ليس بفقه لكن الطالب إذا تعلم العلمين معا يمكن ان يصبح فقيها متكلما يستنبط الأحكام بما هو فقيه وينصر الأشياء التي يستعملها بما هو متكلم، فالدفاع عن الملة ليس محصورا في دحض الأقاويل المزيفة فقط بل إن هناك وجوه عديدة تتطلب الدفاع عن الملة، هي:

- الآراء التّي في الملل ليست محل مراجعة وليست خاضعة للامتحان العقلي.
- السبيل الوحيد الذي يستفيد فيه الإنسان من الملة هو الوحي فإذا كان بإمكانه إدراك الأشياء بالعقل لا حاجة له بالوحي.
- صعوبة إدراك العقل الإلهي مهما بلغ الإنسان من كمال عقلي إنساني فيظل محتاجا لعقول الإلهية (هنا رأي الفلاسفة بصعوبة الاتصال بالعقل المفارق)
- نكران الإنسان الكامل لبعض الأمور التي لا يتقبلها ويتخيلها غير ممكنة[23].

هذه هي الأسباب التي وجد علم الكلام من أجلها ولمواجهة هذه الظواهر يحدد الفارابي منهجين قد يكون هما منهجا الأشاعرة والمعتزلة كأشهر فرقتين في علم الكلام الإسلامي:

الأوّل (مذهب الأشعري) يتعلق بالقبول بالملة والتسليم دون تعريض الأقوال الواردة في الملة إلى الاختبار العقلي لأنه في كل الأحوال العقول مهما كانت كاملة لن تدرك المعنى الحقيقي للملة لأنّه من اختصاص العقول الإلهي.

والثاني (مذهب الإعتزال) : ويتعلق بعرض كل ما ورد في الملة من ألفاظ التي تعبر عنها على العقل من أمور محسوسات ومشهورات ومعقولات تشهد كلها على صحة الملة فإن ورد تعارض بينها تأوّلوا ولو تأويلا بعيدا واتخذوه شاهدا على

صحة الملة وطارحا ومزيفا لما تعارض معها فإن عجزوا عن هذا رجعوا إلى منهج الفئة السّابقة وسلّموا أنه غير ممكن إخضاعه للعقل الإنساني. والدفاع عن الملة لا يكون داخليا فقط في مواجهة النقد الداخلي من أصحاب الملة ذاتها، من خلال الدفاع عن ما جاء فيها ونصرتها وتزييف قول من يغالط فيها، بل يكون أيضا نقدا خارجيا من طرف أصحاب ملة أخرى يستلزم هو الآخر الدفاع عن الملة أمام غيرها وقد بدأ علم الكلام من هذه النقطة فقد كانت الحاجة إلى مواجهة النصارى واليهود عن طريق المناظرة ملحة قبل أن يباشر المسلمون في النّقاش داخل الملة الإسلامية ذاتها [24]، ولمواجهة النقد الخارجي مناهجه أيضا إمّا أن تكون بالمقارنة بملة من يرغبون في دحضها وإظهار نفس مواضع الشّناعة فيها والنقص والتقبيح، وإن لم يقدروا فبالإرغام والتّهديد واسكات الخصم إمّا بتخجيله أو بتخويفه، وفي حالة أخرى يمكن الاعتماد على الكذب والمراوغة والبهت والمكابرة حتى لا يصبح الخصم قادرا على مجاراة ذلك إما لجهله وتصديق الكذب الذي يناظره به أنصار الملة أو لأنّه عدو ومع العدو تجوز المغالطة والكذب كما في حالة الحرب.

هذا ما فصّله الفارابي عن الفقه وعلم الكلام الذين هما جزء من العلم المدني إن مشينا وراء التقسيم الذي يضعه الفارابي نفسه في مقدمة الإحصاء، لكن هذه ما أهمية الفقه وعلم الكلام بالنسبة للفيلسوف؟ لقد قدّم الفارابي الفقه والفقيه (صاحب الفقه) في كتاب الملة بمكانتين: الأولى مكانة الفقيه كخليفة مباشرة لواضع الملة فقال في فقرات طويلة سنوردها كما هي لأنها ضرورية لفهم ما نحن بصدده:

"وأمّا إذا مضى واحد من هؤلاء الأئمة الأبرار الذّين هم الملوك في الحقيقة ولم يخلفه من هو مثله في جميع الأحوال، احتيج في كل ما يعمل في المدن التّي تحت رئاسة من تقدّم إلى أن يحتذى في التّقدير حذو من تقدّم ولا يخالف ولا يغيّر بل يبقي كل ما قدّره المتقدّم على حاله، وينظر إلى كل ما يحتاج إلى تقدير ممّا لم يصرّح به من تقدّم، فيستنبط ويستخرج عن الأشياء التّي صرّح الأول بتقديرها، فيضطر حينئذ إلى صناعة الفقه، وهي التي يقتدر بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تقدير شيء شيء ممّا لم يصرّح واضع الشريعة بتحديده عن الأشياء التّي صرّح فيها بالتّقدير، وتصحيح ذلك بحسب غرض واضع الشّريعة بالملة بأسرها التّي شرّعها في الأمة التّي لهم شُرِّعت، وليس يمكن هذا التصحيح أو يكون صحيح الاعتقاد لآراء تلك الملة فاضلا بالفضائل التي هي في تلك الملّة فضائل، فمن كان هكذا فهو فقيه [...] والفقيه في الآراء المقدّرة في الملة ينبغي أن يكون قد علم ما علمه الفقيه في الأعمال، فالفقه في الأشياء العملية من الملّة إذن إنّما يشتمل على أشياء هي جزئيات الكلّيات التي يحتوي عليها المدني فهو إذن جزء من أجزاء العلم المدني وتحت الفلسفة العملية، والفقه في الأشياء العلمية من الملّة مشتمل إمّا على جزئيات الكلّيات التي تحتوي عليها الفلسفة النظرية وإمّا على ما هي مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية وتحتها" [25] في هاتين الفقرتين يحدد مكانة الفقيه في العلم المدني فهو خليفة القائد أو الملك أو الرئيس يخلفه في استنباط النواميس، والفقه بما أنه أراء وأفعال فإنّ منه النظري والعملي، فالعملي منه يقع تحت الفلسفة العملية والنظري منه يقع تحت الفلسفة النظرية، فوجوده إذن أساسي لاكتمال فروع الفلسفة بشقيها النظري والعملي، وهو أمر كرره الفارابي في عدة مناسبات في كتابين بشكل مباشر وفي كتاب ثالث بشكل غير مباشر ففي الحروف والملة ربط الملة بالفلسفة والفقه بالملة واعتبر أن الملة تحت الفلسفة وجزء منها والفقه جزء من الملة وبالتالي ما كان جزء من جزء الكل فهو بالضرورة جزء من الكل، أما في الإحصاء فيأتي بعد العلم المدني مباشرة، رغم أنه لم يشر إلى أي علاقة أو سبب يجعله يورد علم الفقه بعد العلم المدني. لم يحتل علم الكلام في مؤلفات الفارابي نفس المرتبة التي احتلها الفقه ولا يوكل للمتكلم أي وظيفة غير الإنتصار للملة فإن كان المتكلم مهما داخل المدينة فمهمته محدودة وغيابه قد لا يولد اختلالا في المجتمع عكس الفقيه لأن المتكلم لا يستنبط أحكاما وإن كانت له أراء فهي أراء جدلية لا تنتمي إلى العلم الحقيقي الذي هو جزء من الفلسفة اليقينية، لذلك يضعه في آخر الترتيب في العلوم مع تبيين حالاته وأسبابه ومناهجه التي قد تصل إلى الكذب من اجل بلوغ الغاية وهذا أمر غير ممكن في الفقه، فالفقيه يجب أن يكون صاحب فضيلة وأن يلتزم بكل فضائل الملة حتى يستطيع استنباط الأحكام وليستطيع خلافة الواضع الشرع في تفسير وفهم أحكام

الشريعة، لذلك كان وجوده أكثر طلبا وألحُّ ضرورة في الجماعة عكس المتكلم الذي لا تحتاجه الأمة مباشرة، بل قد يكون علم الكلام خطرا على الأمة بإثقالها بمسائل خلافية لا طائل منها[26] كما شرحه ابن رشد في موقفه من علم الكلام الذّي سنأتي على ذكره بعد هذا.

سنناقش هنا رأي ابن رشد في أصول الفقه من خلال كتابه الضروري في أصول الفقه (تلخيص مستصفى علم أصول الفقه) وهذا بفحص مبادئ التي يضعها ابن رشد لهذا العلم ومدى سيره وراء ما ورد في مستصفى الغزالي، ثمّ ننتقل إلى الحديث عن علم الكلام الكشف عن مناهج الأدلة لمحاولة فهم موقف ابن رشد الرافض للكلام وما الأسس التي يضعها لهذا الرفض وما العلاقة الممكنة بين علمي الأصول وعلم الكلام؟ وهل يقترح ابن رشد علما بديلا للكلام ما دام يرفضه أشد رفض؟ في الأخير نعرج على كتاب فصل المقال والفتوى التي أوردها فيه بشان الفلسفة ولماذا هذا الكتاب الفتوى ضروري في نظر ابن رشد؟ ثم كيف استخدم الفقه للبرهنة على وجوب الفلسفة؟ وهل لجوءه إلى الفقه لجوء آلي استخدام آلة فقط لاستنباط حكم أم أنه يرى في الفقه هذه العملية غرضا لا يصرّح به؟

يظهر اهتمام ابن رشد الفيلسوف بالشّريعة والفقه وعلم الكلام من خلال نقاط ثلاث: أولا التأليف، التمثيل والفتوى.

ألف فيلسوفنا الشاب أول كتبه في أصول الفقه في بداية حياته العلمية، قبل أن يباشر التأليف في الفلسفة أو في غيرها، مختصر مستصفى علم أصول الفقه للغزالي الذّي يكون قد انتهى منه حسب ما يذكره المختصون سنة 1157م[27]، كعادة ابن رشد في مقدمة معظم كتبه يذكر غرضه من تأليفه، ثم يشرح هيكل الكتاب الذي وضعه هنا في أربعة فصول هي نفسها الأربع أقطاب (جمع قطب [28]) في المستصفى: الأحكام، أصول الأحكام، طرق استنباط الأحكام، المجتهد وشروط الاجتهاد " فأما أجزاء هذه الصناعة بحسب ما قسمت إليه في هذا الكتاب فأربعة أجزاء: الأوّل يتضمن النظر في الأحكام، والثاني في أصول الأحكام، والثالث في الأدلة المستعملة في استنباط حكم حكم عن أصل أصل، وكيف استعمالها، والرّابع يتضمن النظر في شروط المجتهد وهو الفقيه"[29] هذه هي الخطوط العريضة للكتاب والتي ستلخص أيضا نظرية ابن رشد الفقيهة منذ هذا الكتاب الأول والتي لم يحد عنها، وللإشارة فقط فإن ما رد في مقدّمة بداية المجتهد يتقاطع إلى حد بعيد مع ما جاء في مقدّمة هذا المختصر وهو أمر مهم في دراستنا لأن هذا التقاطع بين الكتابين ليس صدفيا بل إن ابن رشد طمح منذ أول كتبه إلى أن يكون فقيها مختلفا مجتهدا في مقاربته الفقهية عمّن سبقوه وسنبيّن ذلك أكثر فأكثر عندما نتقدّم في هذه الدراسة عند الحديث عن كتاب البداية.

لنبق الآن في إطار الحديث عن مختصر المستصفى، الملاحظ أن ابن رشد رفض مقدّمة الغزالي المنطقية لكتابه الأصولي واعتبرها لا تخص علم الأصول بل هي علم آخر هو المنطق، الغزالي نفسه لا يعتبرها مقدّمة لعلم أصول الفقه بالذات إنّما كمقدّمة عامة لكل متعلّم لأي علم اتفق وهذا نفسه تعريف أرسطو للمنطق كأداة للعلوم قال الغزالي : "وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدّماته الخاصة به، بل هي مقدّمة العلوم كلّها" [30] وانتقد ابن رشد الغزالي على تبريره هذا وجود مقدمة منطقية في كتاب أصول الفقه فقال : "وأبو حامد قدّم قبل ذلك مقدّمة منطقية زعم أنّه أداه إلى القول في ذلك نظر المتكلمين في هذه الصناعة في أمور ما منطقية، كنظرهم في حد العلم وغير ذلك، ونحن فلنترك كل شيء إلى موضعه، فإنّ من رام أن يتعلّم أشياء أكثر من واحد في وقت واحد لم يمكنه أن يتعلّم ولا واحدا منها"[31]، الاعتراض على ما جاء في مقدمة كتاب أبو حامد هو المسافة الفاصلة بين ما جاء في المستصفى وبين أراء ابن رشد في تلخيصه للكتاب إلى حد التفريق بينه وبين الغزالي وبين غيره من الفقهاء ففي أول جملة من القطب الأول يقول الغزالي " الحكم عندنا"[32] وعند ابن رشد " الحكم عند أهل السّنة" [33]، اهتمام ابن رشد من خلال هذا الكتاب لا يبدو أنه اهتمام فقيه شاب يرغب بالتعلم حتى وان انتقد عالم بحجم الغزالي فإنّه يبقى في مرتبة المتعلم، لا المتجاوز الذي يرفض ما جاء في كتاب من سبقه في هذا المجال. إلّا أنه هنا يتجاوز معظم ما جاء في كتاب الغزالي بداية من ربط المنطق بالفقه، ربط لا يراه مطلوبا ولا معقولا ولا أمرا ممارسا من طرف الفقهاء وكان الهدف هو تحرير أصول الفقه من المنطق وتخصيصها بقواعد خاصة بها [34]. وعلى الرغم من كونه ألف كتبا أخرى

أثبت فيها أن الفقه أهم للأمة من علم الكلام [35] إلاّ أن الغزالي في المستصفى يجعل الفقه فرعا من فروع علم الكلام.

الهوامش واامحالات :

[1] الكندي، الرسائل، ص 103

[2] كالسعودية مثلا

[3] الفارابي كتاب الملة ونصوص أخرى، ص 48

[4] الفارابي، الحروف، ص 128

[5] الفارابي، الحروف، ص128

[6] الفارابي، الحروف، ص 154

[7] الفارابي، الحروف، ص 128

[8] المرجع نفسه، صفحة نفسها

[9] الفارابي، الحروف، ص 151-152

[10] المرجع نفسه، ص 150

[11] الفارابي، كتاب الملة، ص 47

[12] الفارابي، الملة ونصوص أخرى، ص 46

[13] الفارابي، إحصاء العلوم، ص 85-86

[14] الفارابي، الملة، ص 55

[15] الفارابي، الحروف، ص 130

[16] الفارابي، كتاب الملة، ص 51- 52

[17] الفارابي، الحروف، ص 1

[18] الفارابي، إحصاء العلوم، ص 15

[19] الفارابي، إحصاء العلوم، ص 16

[20] الإحصاء، ص 16

[21] الحروف، ص 150

[22] الإحصاء، ص 86-87

[23] الإحصاء، ص 88-89

[24] من اجل التوسيع في هذه النقطة انظر: ديمتري غوتاس، حركة الترجمة من اليونانية إلى العربية، ص 2

[25] الملة، ص 52

[26] ابن رشد، كشف مناهج الادلّة، ص8

[27] Dominique Urvoy, Averroès : les ambitions d'un intellectuel musulman, Paris, Flammarion, 2008. Pp. 232-235

[28] الغزالي نفسه يدعوها الأقطاب وهي أقسام كتابه " فَمَنْ شَاءَ أَنْ لَا يَكْتُبَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ فَلْيَبْدَأْ بِالْكِتَابِ مِنْ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ" المستصفى، ص10

[29] ابن رشد، الضروري في أصول الفقه، تحقيق جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، 1994، ص 22.

[30] أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، ص 10

[31] ابن رشد، مختصر المستضفى، ص 38

[32] المستصفى، ص45

[33] تلخيص المستصفى، ص 41

[34] Ziad Abou-Akl, Les principes du droit (*uṣūl al-fiqh*) comme logique propre aux sciences religieuses selon Averroès, conference prononcée à l'EHESS, en janvier 2018

[35] مثل الإقتصاد في الإعتقاد والمنقذ من الضلال